



## الهيئات الاقتصادية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣

الهيئات العامة الاقتصادية هي هيئات تنشأ إما بقانون أو قرار جمهوري يبين اسمها ومركزها والغرض الذي أنشئت من أجله وتبعيتها ومجلس إدارتها واللوائح الداخلية التي تنظم أعمالها وغيرها من الأحكام التي تبين كيفية مباشرة الأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله.

تخضع الهيئات العامة الاقتصادية لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وإشراف وزارات محددة وفقاً لطبيعة نشاط كل منها، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء سنة ١٩٧٩ بتحديد بعض الهيئات كهيئات اقتصادية.

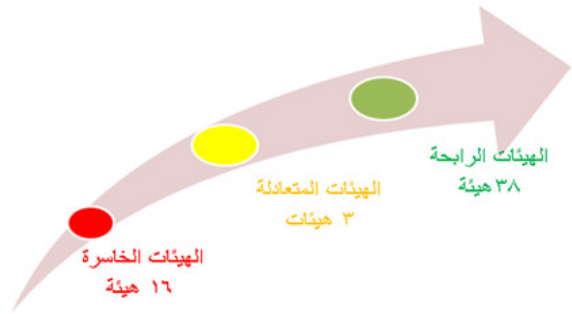
### قطاعات الهيئات الاقتصادية



بلغ عدد الهيئات الاقتصادية في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ عدد ٥٩ هيئة اقتصادية ، مقسمة إلى ١٢ قطاع ، تتمثل في قطاعات (الزراعة والري- الصناعة والبتروكيمياويات والتعدين- الكهرباء والطاقة- الثقافة والإعلام- الإسكان والتشييد- السياحة- الدفاع والأمن والعدالة- التجارة والتمويل - المال والاقتصاد- التأمينات- النقل والاتصالات- الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة).

### الهيئات الاقتصادية الرابحة والخاسرة والمتعادلة

بلغ عدد الهيئات الرابحة عدد (٣٨) هيئة اقتصادية في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ، كما بلغ عدد الهيئات المتعادلة عدد (٣) هيئات اقتصادية، بينما حققت عدد (١٦) هيئة اقتصادية خسائر هذا العام.\*



وتجدر الإشارة إلي أنه تم إعادة اندماج موازنات الهيئات الاقتصادية في الموازنة العامة للدولة بعدما تم فصلها سابقاً، مما يعني اقتصادياً أن هذا الاندماج في موازنة مصر سيسهم في تحقيق مزيد من حوكمة الأداء ويحسن من استخدام الفوائض المالية لديها بشكل فعال وهو ما ينعكس على تحقيق الانضباط المالي المستهدف.

حيث تباشر الهيئات الاقتصادية دورها الفعال في عملية التنمية المستدامة في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوفير السلع والمنتجات والخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطن المصري وحمايته وإجراء التصميمات والاستشارات اللازمة لتنفيذ المشروعات سواء التكميلية أو مشروعات المرافق المتعلقة بها.

\* هذه البيانات هي بيانات لعدد ٥٧ هيئة اقتصادية فقط، حسب ما ورد إلي مركز معلومات قطاع الأعمال العام من قوائم مالية (المركز المالي والدخل) للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢